ملف العدد :

ما بعد (كوفيد -١٩)... استنتاجات في ضوء الخبرة الصينية

د. محمد فايز فرحات
رئيس وحدة العلاقات الدولية
بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

لم تشهد الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحلية، أو النظام العالمي، أزمة سابقة بحجم جائحة "كوفيد-١٩"، ينسحب ذلك على الاقتصادات المتقدمة، والناشئة والنامية، ورغم التشابه الكبير في طريقة إدارة هذه الجائحة والتعامل مع تداعياتها، خاصة إغلاق الاقتصاد الوطني أمام معظم أشكال التفاعل الخارجي (انتقال السلع والأفراد، والطيران.. إلخ)، وتوفير حزم مالية بهدف معالجة التداعيات الاجتماعية للجائحة، والحفاظ على الحد الأدنى من الاستهلاك المحلي اللازم لاستمرار النشاط الاقتصادي، لكن رغم أوجه التشابه تلك وغيرها، ظلت هناك تباينات مهمة، على مستويات عدة، سواء فيما يتعلق بنمط التفاعل بين الدولة والمجتمع، والعلاقة بين الدولة والفرد، مما أثار تساؤلات حول طبيعة الأنظمة السياسية والثقافية كمتغيرات وسيطة في تباين مستوى النجاح المتحقق في إدارة الجائحة وتداعياتها من حالة إلى أخرى. كما فتح التباين في مستويات النجاح المتحققة من دولة إلى أخرى تساؤلات حول طبيعة التركيب الديموغرافي كمتغير وسيط آخر.

ومن ثم نحاول الوقوف على عدد من الملاحظات أو الاستنتاجات المهمة التي تقدمها أو تثيرها الخبرة الصينية مع جائحة "كوفيد-١٩"، ولا ندعي أنها استنتاجات نهائية، لكنها تمثل موضوعاً أو أساساً لمزيد من النقاش الموضوعي، وبعيدا عن الجدال المسيس حول الخبرة الصينية في إدارة الجائحة، ولهذا ننطلق من افتراض أن هذه الخبرة الصينية تمثل أحد نماذج الإدارة الناجحة للجائحة، سواء بالقياس إلى عدد الإصابات أو عدد الوفيات، أو معالجة التداعيات الاقتصادية، وسرعة استئناف النمو الاقتصادي الإيجابي عقب تراجع الجائحة، كل ذلك بالمقارنة بخبرات دول قوية

ومتقدمة، مثل الولايات المتحدة والعديد من القوى الأوروبية. لكن هذا لا يعني أن هذه الخبرة لا تخلو من سلبيات.

١ - إعادة الاعتبار للأدوار التقليدية للدولة

أثارت جائحة "كوفيد-١٩" جدالات عديدة حول مستقبل ظاهرة العولمة، وشكل النظام العالمي...إلخ. وبالتوازي مع هذه التحولات المتوقعة على مستوى ما يمكن وصفه بالقضايا "الكلية" للنظام العالمي، فقد أثارت الجائحة جدالا مهما حول "دور الدولة"، وتطورت بشأنه مدارس فكرية عدة، كان أبرز هذه المدارس ما عُرف بالنيوليبرالية، جوهر هذه المدرسة هو الدعوة لتحجيم الدور الاقتصادي للدولة إلى أقصى درجة ممكنة، مقابل توسيع دور القطاع الخاص إلى أقصى درجة ممكنة أيضا، ودفعت "النيوليبرالية" بحجج ومقولات عدة للدفاع عن موقفها هذا، استقرار أفكار "النيوليبرالية" أدى إلى تراجع ضخم في الدور الاقتصادي للدولة، خاصة في الخبرة الأوروبية.

بالتوازي مع هذا التوجه، شهدت القارة الأوروبية خلال السنوات الأخيرة تحجيما لدور الدولة كمؤسسة، وذلك على خلفية صعود التيارات "الشعبوية"، التي عبرت عن تراجع الإيمان بالأحزاب والمؤسسات السياسية التاريخية. هذا التحول لم يكن مقصورا على الدول الأوروبية، حيث يمكن تصنيف صعود الرئيس الأمريكي دونالد ترامب نفسه كجزء من هذه الظاهرة، استنادا إلى مجيئه من خارج المؤسسات الأمريكية من ناحية، ومواقفه الصدامية مع بعض العديد من مؤسسات الدولة، من ناحية أخرى.

هذه التوجهات ساهمت في تراجع دور الدولة بشكل كبير على المستوى الاقتصادي، واختلال العلاقة بين الدولة والمجتمع على المستوى السياسي، لمصلحة المجتمع، حتى وإن كان غير منظماً.

لكن جاءت جائحة "كوفيد-١٩" لتكشف عن بعض الحقائق المهمة، فمن ناحية، أكدت الأزمة أن مواجهة فاعلة لها لا يمكن أن تتم بمعزل عن دور قوي للدولة. هذا الدور لم ينصرف فقط، من الناحية الاقتصادية، إلى الدور التنظيمي الذي لا يوجد خلاف على ضرورته، لكنه انصرف أيضا إلى الاعتماد على الانفاق الحكومي، وليس الإنفاق الخاص، كمصدر، وكشرط، رئيسي للحفاظ على مستوى معقول من الطلب والاستهلاك

المحليين على نحو يضمن استمرار النشاط الاقتصادي، ويحول دون مستويات خطيرة من الركود والبطالة. بل قد ينصرف أيضا إلى شكل من أشكال الدور الإنتاجي المباشر للدولة؛ ففي ظل الحاجة الماسة خلال فترة الجائحة لمستلزمات طبية محددة (مستلزمات التطهير، أجهزة التنفس الصناعي، بناء المستشفيات)، وأدوية محددة (الأدوية المساعدة في مواجهة أعراض وتداعيات الإصابة بالفيروس) وجدت الدولة نفسها مضطرة لدخول هذا المجال. وحتى بعد انتهاء الجائحة، فإن دورا أكبر للدولة سيظل ضروريا لإعادة هيكلة اقتصاداتها الوطنية بما يضمن إعادة بناء القطاعات الصحية، وأنظمة التأمين الصحي والرعاية الصحية، ومؤسسات البحث والتطوير في مجال الصحة.. إلخ، وتزداد هذه الاحتمالات إذا أخذنا في الاعتبار أن جائحة "كوفيد-١٩" قد لا تكون الأخيرة وفق العديد من الدراسات الإيكولوجية والبيولوجية، بمعنى آخر، لقد كشفت الجائحة عن حقيقة مفادها أن الإيغال في الاعتماد على القطاع الخاص أدى إلى تهميش قطاعات اقتصادية وإنتاجية شديدة الأهمية، أو أنه سينال من مدى جاهزية الدولة للتعامل مع هذا النوع من الأزمات غير النمطية.

لكن التطور الأهم الذي ارتبط بجائحة "كوفيد-١٩" تمثل في إحياء الأدوار غير العسكرية للجيوش كفاعل مهم في عملية المواجهة، يستوي في ذلك الدولة الشيوعية الأهم (الصين)، مع الولايات المتحدة، والقوى الأوروبية، والدول الناشئة. حيث تعرضت الأدوار غير العسكرية للجيوش في الدول الناشئة لهجوم شديد وغير موضوعي من جانب الغرب بشكل عام، ومن جانب ما عُرف بالمؤسسات الحقوقية والدفاعية، بشكل خاص، وتم في هذا السياق إهمال الأدوار التنموية للجيوش في حالات ومراحل تاريخية مهمة. لكن جاءت هذه الجائحة لتؤكد أهمية هذه الأدوار، سواء بالنظر لعوامل تتعلق بقيم وتقاليد عمل الجيوش، أو بالنظر لما تمتلكه من خبرات طبية وإنشائية وخدمية مهمة، صحيح أن اللحظة الراهنة قد تُعد لحظة استثنائية في حياة المجتمعات الإنسانية، ومن ثم قد يذهب البعض إلى أنه لا يجوز القياس عليها وتعميمها بعد الأزمة، لكن هذا لا ينفي حقيقة أكدتها الأزمة الراهنة مفادها أن الجيوش تظل هي أحد الملاذات الأساسية للمجتمعات والدولة وقت الأزمات الكبرى، وإذا كانت استثنائية اللحظة الراهنة قد أجازت اللجوء للجيوش فإن استثنائية مراحل التحول

السياسي والاقتصادي في الدول الناشئة تجيز هي الأخرى اللجوء إلى هذا النوع من المؤسسات.

في إطار هذا الجدل المهم تصاعد الحديث عن جاذبية النموذج السياسي الصيني؛ فلطالما تعرض هذا النموذج لنقد شديد على خلفية جمعه بين نظام رأسمالي ونظام أقرب إلى "اقتصاد سوق" على المستوى الاقتصادي، ونظام حزب واحد مركزي شمولي على المستوى السياسي. واقع الأمر، إن طبيعة النظام الصيني، بسماته تلك، ربما كانت من بين العوامل المهمة التي ضمنت له مواجهة سريعة وفاعلة لجائحة "كوفيد-١٩"، وسرعة تعافي اقتصادي أكبر، وبتكاليف اقتصادية وبشرية أقل يقينا بالمقارنة بالعديد من الاقتصادات الرأسمالية الديمقراطية. هذه المقارنة لا تدعو بالتأكيد إلى النكوص عن الديمقراطية واقتصاد السوق، لكن التأكيد على استنتاجين مهمين؛ أولهما، أن الأنظمة السياسية الديمقراطية أو "النيوليبرالية" ليست شرطا ضروريا أو كافيا للتعامل مع هذا النمط من الأزمات غير التقليدية. ثانيهما، أن الخبرة الصينية بشكل عام، وفي إطار مقارن مع الخبرات الغربية، ستفتح المجال أمام كسر الاستقطاب النظري القائم حول نموذج الدولة الأمثل، في اتجاه الانتصار للدولة القوية، وتعظيم مساحة التوافق المشترك حولها، بما يتطلبه ذلك من مراجعة العديد من المفاهيم الغربية التقليدية والحديثة.

٢- طبيعة النظام السياسي والثقافي -الاجتماعي كمتغير وسيط في نجاح/ فشل إدارة الجائحة

يرتبط بالجدل السابق نقطة أخرى تتعلق بطبيعة النظام السياسي والثقافي-الاجتماعي كمتغير وسيط في نجاح/ فشل إدارة الجائحة؛ فقد طبقت الصين نظاما صارما في إدارة جائحة "كوفيد-١٩"، شمل ذلك تطبيق حزمة من الإجراءات القاسية للسيطرة على آليات وفرص انتشار الفيروس، وهو ما تطلب فرض قيود وضوابط شديدة على ممارسة الأفراد لحقوق التنقل واستخدام المواصلات العامة، بالإضافة إلى تعليق الدراسة بالمدارس والجامعات، وغيرها من الأنشطة المختلفة التي ترتبط بالتفاعل البشري.. إلخ.

هذه الإجراءات لم تكن لتحقق النجاح المطلوب في إدارة الأزمة، وفي ظل عدد

ضخم من السكان (حوالي ١,٤ مليار نسمة) ما لم تكن تتسم بدرجة كبيرة من الصرامة والحزم، أحد التفسيرات المطروحة هنا لهذا النجاح هو طبيعة النظام السياسي القائم في الصين، من حيث درجة المركزية السياسية القائمة على هيمنة الحزب الشيوعي الصيني، الذي يسيطر بدوره على النظام السياسي وعلى وسائل الإعلام المكتوبة والمرئية، الإليكترونية وغير الإليكترونية، فضلا عن الهيمنة على تطبيقات التواصل الاجتماعي من خلال الاعتماد على تطبيقات صينية وغياب شديد للتطبيقات الغربية (واتس آب، فيس بوك، تويتر وغيرها).

لكن مع أهمية متغير طبيعة النظام السياسي، لا يمكن إغفال عامل آخر يتمثل في طبيعة الثقافة الصينية الكونفوشيوسية، التي تولي وزنا مهما لقيمة طاعة السلطة العامة، بدءا من طاعة سلطة الأسرة والجماعة وفريق العمل إلى طاعة سلطة الدولة.

طبيعة النظامين السياسي، والثقافي- الاجتماعي مكنت الحكومة الصينية من تنفيذ حزمة الإجراءات الخاصة بمحاصرة انتشار الفيروس بفعالية، وتطبيق أنظمة اكتشاف الحالات المصابة، وفرض عمليات العزل الجماعي...إلخ بكفاءة عالية، كما خلقت نوعا من التفهم والتعاون الشديد من جانب الدولة والمجتمع في تنفيذ هذه الإجراءات، وعلى العكس، فإن أحد العوامل المطروحة لفشل الولايات المتحدة والدول الأوروبية في السيطرة السريعة على الجائحة هو ضعف سلطة الدولة في مواجهة الفرد، في خاصة في ظل تجذر الحقوق الفردية داخل المجتمع، وحالة التوازن بين الدولة والمجتمع.

لكن هذا لا يعني أن متغير طبيعة النظامين السياسي والاجتماعي يمثل متغيراً حاكماً أو كافيا لتفسير هذا التباين، إذ تظل هناك دول ذات أنظمة سياسية شمولية أو غير ديمقراطية لم تحقق النجاح ذاته (حالة إيران على سبيل المثال). كما أن هناك دولا تنتمي إلى فئة الدول الديمقراطية جاءت في ترتيب متأخر من حيث مؤشرات أعداد المصابين والوفيات (أستراليا، الدنمارك، كوريا الجنوبية، اليونان). غاية القول، إن طبيعة الثقافة والنظام السياسي تمثل متغيرات وسيطة يجب أخذها في الاعتبار -بجانب متغيرات أخرى عديدة- عند محاولة تفسير تباين خبرات الدولية في التعامل مع الجائحة.

إدخال هذا المتغير الوسيط يفتح المجال أمام إعادة النظر في مركزية قضية

الديمقراطية كمعيار مركزي في تصنيف الأنظمة السياسية، في اتجاه إعطاء وزن أكبر لمعايير أكثر وظيفية في عملية التصنيف. طبيعة أزمة "كوفيد-١٩"، لم تؤد فقط إلى تراجع الأهمية النسبية لقضية الديمقراطية في مثل هذه اللحظات التاريخية الفارقة في حياة المجتمعات الإنسانية، لكنها كشفت أيضا عن خطورة الإفراط في مسألة الحريات الفردية، والتي تحولت إلى أحد القيود التي قوضت من فعالية الإجراءات الحكومية المتخذة لمواجهة الأزمة، وأبطأت من سرعة هذه الإجراءات.

٣ - عودة قضية التركيب الديموغرافي إلى الواجهة

إحدى القضايا الأساسية التي شغلت المتابعين لجائحة "كوفيد-١٩" هي التباين في معدل الوفيات من دولة إلى أخرى، حيث تم في هذا السياق استحضار عدد من المتغيرات الوسيطة، كان من بينها سمات التركيب الديموغرافي. فرغم المؤشرات المهمة على نجاح الصين في تحجيم الجائحة، لكن معدل الوفاة اتسم بالارتفاع خلال الفترة من بدء ظهور الفيروس في أواخر عام ٢٠١٩ وحتى ١٨ فبراير ٢٠٢٠ (انظر شكل رقم ١). هذا المعدل المرتفع تم إرجاعه إلى عدد من العوامل ومنها:

شكل رقم (1): تطور عدد حالات الوفاة اليومية في الصين خلال الفترة من 23 يناير إلى 17 مارس 2020

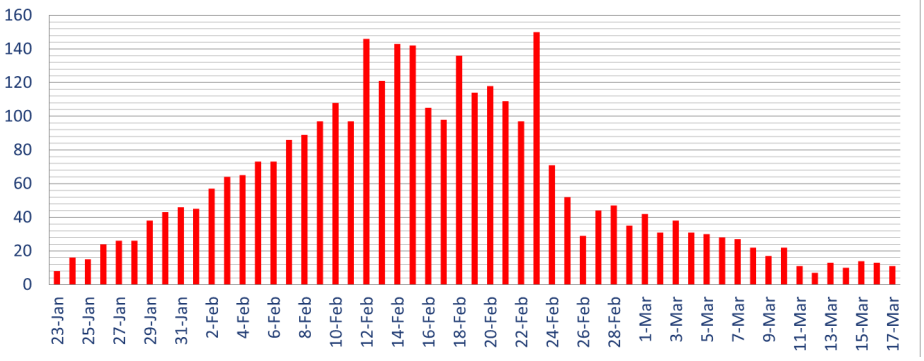

Source: World Meters. Available at: https://www.worldometers.info/coronavirus/country/china /

العامل الأول: يتعلق بارتفاع معدل التدخين في الصين، خاصة بين الرجال (٤٧,٦% بين الرجال البالغين مقابل ١,٨% فقط بين النساء)، وهو عامل ساهم بدوره

في زيادة احتمالات حدوث المضاعفات الصحية للفيروس، هذه الظاهرة تفسر لنا ارتفاع نسبة الرجال من إجمالي المتوفين بسبب الفيروس بالمقارنة بالنساء (٦٤% من إجمالي المتوفين، مقابل ٣٦% للنساء).

العامل الثاني: يتعلق بسمات التركيب الديموغرافي للمجتمع؛ فقد شهد التركيب الديموغرافي للمجتمع الصيني تحولا ملحوظا خلال العقود الثلاث الأخيرة في اتجاه ارتفاع نسبة الشرائح العمرية المتقدمة، كنتيجة لتسارع معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسن الرعاية الصحية، ما أدى إلى ارتفاع العمر المتوقع عند الميلاد، فضلا عن سياسة الطفل الواحد المعمول بها منذ عقود قبل أن تشهد بعض التعديلات خلال السنوات الأخيرة، ما ساهم في النهاية إلى اختلال الهرم السكاني، فقد انخفضت نسبة الشريحة العمرية الأصغر سنا (صفر- ١٤) سنة من ٣٣,٦% في سنة ١٩٨٢ إلى ١٦,٨% فقط من إجمالي السكان في سنة ٢٠١٧، وفي المقابل ارتفعت نسبة الشريحة العمرية الأعلى سنا (٦٥ سنة فأكثر) من ٤,٩% إلى ١١,٤% من إجمالي السكان في السنوات ذاتها. بمعنى آخر، فقد انخفضت نسبة الشريحة العمرية (صفر- ١٤) إلى نصف ما كانت عليه في بداية الثمانينات، بينما تضاعفت نسبة الشريحة الأعلى (٦٥ سنة فأكثر) إلى أكثر من الضعف (انظر شكل رقم ٢).

شكل رقم (2): تغير نسبة الشرائح العمرية إلى إجمالي السكان في الصين بين عامي 1982، 2017 (%)

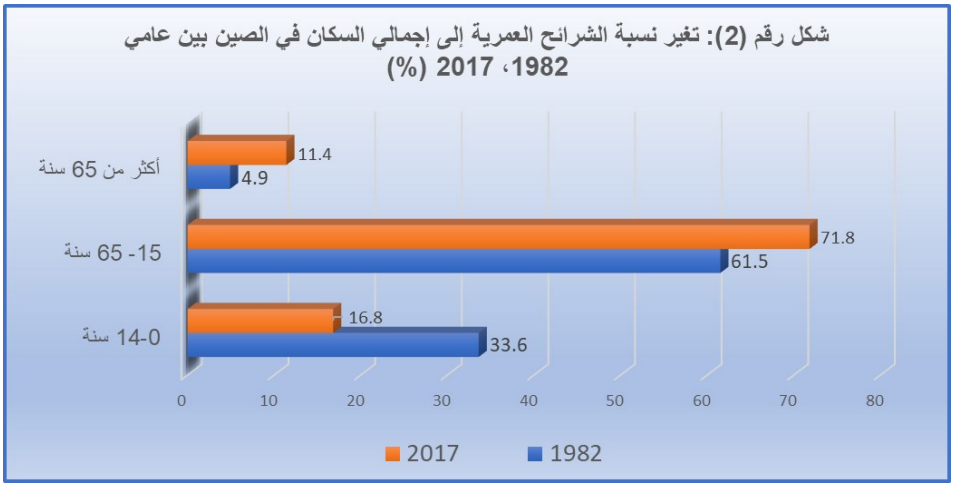

Source: National Breau of Statistics of China. Available at: http://www.stats.gov.cn/tjsj/ndsj/2018/indexeh.htm

ارتفاع نسبة الشريحة العمرية الأكبر عُمرا داخل المجتمع الصيني ساهم بلا شك في ارتفاع نسبة الوفيات خلال المرحلة الأولى من بدء انتشار الفيروس، وذلك بالنظر إلى كون هذه الشريحة هي الأكثر عرضة للمضاعفات الصحية للفيروس.

وهكذا، فإن ارتفاع معدل الوفيات قبل السيطرة على الجائحة يكشف لنا عن أحد التداعيات السلبية لمشكلة اختلال الهرم السكاني في الصين، وهي مشكلة تحظى باهتمام كبير من جانب الدولة الصينية. وقد تساهم تجربة الدولة والمجتمع في الصين مع الجائحة في تسليط المزيد من الضوء عليها خلال مرحلة ما بعد الأزمة.

٤- رأس المال كشريك رئيسي في مواجهة الجائحة وإدارة تداعياتها

قضية المسئولية الاجتماعية والتنموية لرأس المال هي قضية قديمة، لكن جائحة "كوفيد-١٩" كشفت عن أبعاد شديدة الأهمية في هذا المجال، صحيح أن المسئولية الأكبر في مواجهة الجائحة وقعت على عاتق الدولة، لكنها كشفت في الوقت ذاته عن أن الدولة بمفردها لا تستطيع مواجهة هذا النوع من الأزمات الذي يتطلب تعبئة شاملة لقدرات على المستويات الثلاث: الدولة والمجتمع والفرد، الدور الذي يقوم رأس المال، ممثلا في الشركات لا ينصرف هنا إلى تقديم المساعدات الإنسانية وقت الجائحة، لكنه يتجاوز ذلك ليشمل تعبئة القدرات العلمية والتكنولوجية لدى هذه الشركات ووضعها تحت تصرف المؤسسات المعنية بإدارة الأزمة، فضلا عن المساهمة في توفير الخدمات العامة.

في حالة الصين، وبالإضافة إلى الدور المهم الذي قامت به الدولة الصينية في إدارة الأزمة، فقد لعب رأس المال، ممثلا في الشركات الصينية الكبيرة، خاصة شركات تكنولوجيا المعلومات وشركات التجارة الإليكترونية، دورا مهما في مواجهة الجائحة على مستويات ثلاثة:

الأول: هو مساهمة هذه الشركات في توفير المعلومات الدقيقة والمحدثة حول طبيعة الفيروس، وخريطة انتشاره، وطريقة الوصول إلى الخدمات الطبية اللازمة، وخريطة انتشار المراكز الطبية. هذه المعلومات كانت شديدة الأهمية في المراحل الأولى من ظهور الفيروس، وفي ظل غياب معلومات محددة حول طريقة التعامل معه. كما قامت بعض هذه الشركات بإضافة خدمات جديدة إلى تطبيقاتها الإليكترونية، من

ذلك –على سبيل المثال– قيام شركة "بايدو" بإضافة خريطة على تطبيق الخرائط الخاص بها Baidu Map App، تضمنت معلومات محدثة حول عدد الحالات المؤكدة والمشتبه فيها داخل المنطقة الموجود بها مستخدم التطبيق، بشكل يساعد المستخدم على تجنب المناطق كثيفة الإصابة، بالإضافة إلى ما تضمنته هذه الخريطة من معلومات حول مراكز الخدمة الصحية والطرق المغلقة.

كذلك، أطلق تطبيق Qihoo360 منصة يستطيع مستخدمو القطارات والطائرات معرفة ما إذا كانت هناك أية حالات إصابة مؤكدة على رحلاتهم المخططة (بمجرد إدخال بيانات الرحلة) حتى يتسنى لهم اتخاذ الإجراءات الصحية اللازمة لحماية أنفسهم من الإصابة أو زيارة أقرب مستشفى في حالة ظهور أية أعراض عليهم، أو تعديل رحلاتهم.

الثاني: هو مساهمة عدد من الشركات في توفير ساحات افتراضية بديلة لإدارة وتنسيق الأعمال، ودعم أنشطة التعليم عن بُعدْ بَعْد تعليق عمل المدارس والجامعات. من ذلك قيام موقع "DingTalk" المملوك لشركة "علي بابا"، و"WeChat Work" المملوك لشركة Tencent، وموقع "Feishu" المملوك لشركة ByteDance، وموقع "WeLink" المملوك لشركة Huawei بتوفير ساحات لتنسيق الأعمال وإدارة العمل عن بعد. كما سمحت شركة ByteDance بالاستخدام المجاني للنسخة التجارية من تطبيق "Feishu" (تطبيق متخصص في التجارة الإليكترونية) لمدة ثلاث سنوات لجميع الشركات الصغيرة والمتوسطة والمنظمات غير الحكومية والمستشفيات والمؤسسات الطبية. كما قامت العديد من شركات الإنترنت بزيادة سعات الإنترنت المخصصة لمؤتمرات الفيديو والمكالمات التليفونية، واستخدام المواقع الطبية، وفي مجال تسهيل التعليم عن بعد، قامت العديد من المنصات والمواقع التعليمية مثل Liulishuo، Onion Academy، Zuoyebang، بتوفير الكورسات التعليمية الإليكترونية لطلاب المدارس. وقام تطبيق DingTalk المملوك لشركة "علي بابا" بتوفير نافذة إليكترونية للمدرسين وأساتذة الجامعات بتقديم الدروس والمحاضرات التعليمية من المنزل.

الثالث: هو الدور الذي لعبته بعض هذه الشركات في دعم أنشطة البحث والتطوير ذات الصلة. من ذلك على سبيل المثال قيام شركة "على بابا" بعرض استخدام قدراتها

الحوسبية في مجال الذكاء الاصطناعي AI Computing Capabilities بواسطة المؤسسات البحثية الحكومية بدون مقابل، بهدف دعم أنشطة البحث والتطوير الرامية إلى معرفة التركيب الجيني للفيروس وعمليات تطوير اللقاح اللازم. كذلك قامت شركة "بايدو" في ٤ فبراير بإتاحة خوارزمية "الطي الخطي" LinearFold Algorithm الخاصة بها للاستخدام من جانب العلماء والمؤسسات الطبية الصينية التي تعمل على مكافحة تفشي الفيروس وتحديد بنية RNA الثانوية الخاصة به، وتحليل تغيرات هذه البنية في الإنسان والحيوان، الأمر الذي يسهل معرفة كيفية انتشار الفيروس بين الكائنات المختلفة بشكل أفضل.

هذا الدور الذي لعبته الشركات الصينية الكبيرة في هذه المجالات الثلاث كان له تأثيره الكبير في فعالية إدارة الأزمة، وذلك بالنظر إلى الإمكانات المالية الضخمة المتاحة لدى هذه الشركات، بشكل عام، وقدراتها التكنولوجية بشكل خاص. كما عكس هذا الدور تجذر المسئولية الاجتماعية لدى هذه الشركات، وهي مسألة يفتقدها قطاع الأعمال في العديد من الدول الأخرى. لكن هذه المسئولية الاجتماعية لا يمكن فهمها أيضا بمعزل عن طبيعة النظام الثقافي- الاجتماعي في الصين.

هذا الدور المهم الذي لعبه رأس المال في إدارة جائحة "كوفيد-١٩" في حالة الصين لا يمكن بالطبع فهمه بمعزل عن عاملين رئيسيين؛ أولهما طبيعة النظام الثقافي والثقافة الكونفوشيوسية التي تعطي اعتبار كبير لقيم "المسئولية"، والتضامن، و"المجتمع التشاركي". ثانيهما، العلاقة القوية بين الدولة ورأس المال، سواء أخذ الأخير شكل الشركات المملوكة للدولة بشكل مباشر، أو الشركات الخاصة الكبيرة التي لازالت تتمتع بعلاقات قوية مع الدولة الصينية.

هذه بعض أمثلة فقط لدلالات واستنتاجات مهمة لجائحة "كوفيد-١٩" كما تشير إليه الخبرة الصينية، وكما سبق القول فإن هذه الاستنتاجات ليست نهائية لكنها تمثل جزءا من جدل مفتوح لم ينته بعد في ضوء الجائحة، وسيظل هذا الجدل قائما لفترة لحين وضوح التداعيات النظرية النهائية للجائحة.